

والوطنية المصرية الحقيقية - وليست الشعارات - تفرض على كل مسئول ان يلتزم بالقواعد العلمية ، وان يسترشد بالتطبيقات العلمية الصحيحة التي اخذت بها الدول الناجحة من حولنا ، بدلا من الالتجاء الى العبارات ((المسرحية)) التي قد ترضى الحكام ، لكنها بالضرورة لا ترضى الشعب ولا تحقق مصالحه
 اما الدكتور مصطفى السيد وزير الاقتصاد ، فقد صرح في الاسبوع الماضي بان تحويلات المصريين العاملين في الخارج قد زادت في عهده عن السنوات السابقة - في عهد اسلافه من وزراء الحزب الوطني الديمقراطي ايضا - ولجا وزير الاقتصاد الى مفاظة حسابية لتأكيد تصريحاته فجمع ما حول من الخارج بالسعر التشجيعى على ما قامت البنوك بشرائه من الخارج بسعر السوق السوداء ، ليكون حاصل الجمع زيادة كبيرة في قيمة التحويلات تؤكد نجاح سياسة السيد الوزير

ولو كانت المسألة هي عرض سعر اعلى للدولار - هو سعر السوق السوداء - لما كانت هناك حاجة الى ((عبقرية)) لتحصل الحكومة على مليارات الدولارات ، فالمسألة اذن هي مسألة عرض وطلب ، وهو القانون الذى لا تريد ان تعترف به حكومة الحزب الوطني الديمقراطي ويعترف به ويتعامل على اساسه - جميع تجار العملة في السوق السوداء !

وكل ما فعله الدكتور ((السيد)) هو انه قد ناسى تجار السوق السوداء ، ثم نسب الى نفسه النجاح العظيم في زيادة حصيلة تحويلات المصريين في الخارج !!

احمد طلعت

تصريحات وزراء الحزب الوطني الديمقراطي الى الصحف القومية ، تدعو الى الدهشة .. وتبعث على المرارة .. في الوقت الذى يجب فيه ان تكون هذه التصريحات محسوبة في الفاظها ، دقيقة في معانيها ، حتى يمكن ان يثق الشعب في حكومته ، وان يطمئن الى مستقبله ..

هذا عن الداخل ، أما عن الخارج ، فكلنا يعلم اننا لانعيش بمعزل عن العالم ، فكل ما يقال هنا أو ينشر ، تنقله وسائل الاعلام العالية الى الخارج ، فيصبح بعد لحظات تحت نظر الخبراء والمتخصصين .. وهم مع الاسف يعرفون الحقائق ، ويسخرون في قرارة انفسهم مما يدلى به المسئولون المصريون من بيانات وتصريحات تشوه وجه مصر في الخارج باكثر مما يشوهه الكتاب ((المفرضون)) الذين يكتبون خارج بلادهم !!

فالدكتور وجيه شندى وزير التعاون الاقتصادى - مثلا - يقول عندما سألوه عن رايه في زيادة سعر الضرائب على الارباح بانه كرجل اقتصادى ضد هذه الزيادة اما بصفته كمصرى فانه يوافق عليها .. !!

وهذه الاجابة لا يصح ان ترد على لسان وزير مسئول بحمل درجة ((الدكتوراه)) والمفترض فيه انه يقدر امانة العلم ، ومسئولية الوظيفة العامة .

فاتباع الاصول العلمية في الاقتصاد لا يتعارض ابدا مع المصلحة القومية ، بل على العكس فان تقليب الاعتبارات السياسية على الاصول العلمية كان هو السبب الوحيد وراء ((خراب)) الاقتصاد المصرى في الفترة الاخيرة ووصول الوضع الاقتصادى في مصر الى ما وصل اليه الان ..